

إلى أراضي وزارتي الزراعة والأوقاف ويبنى في كل ألف فدان ثكنة واحدة . . .

المادة الثانية - يلغى القانون العسكري الحالى ويستعاض عن جرائم التسليم للعدو والإهمال بحسن الضبط والربط بجرائم التأخير في الحرث والرى والإهمال في تنقية الدودة . .

المادة الثالثة - يكون في كل ثكنة برج عال يقف فيه اليوزباشي الخولى ليصدر أو امره بالبورى إلى جماعة الجنود المنتشرين بالأرض . . ثم لما رأى أنه صاحب مشروعين كبيرين قرر أنه يتم اقتراحاته فسمى ليلة أخرى وفي الصباح كان قد أمم « تقرير مرفوع إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بإلغاء المحاكم الشرعية وإضافة أعمالها إلى وزارة المعارف)

وملخص اقتراحه أنه يجب على كل رجل أعزب ، أو امرأة عزباء أن تقدم إقرارا بذلك إلى وزارة المعارف التي تعقد في كل ستة شهور امتحانا للذكور وآخر للنساء فإذا ظهرت النتيجة أجبر الأول في الناجحين على تزوج الأولى من الناجحات والثاني من الثانية وهكذا ..

وقال إن من فوائد هذا المشروع القضاء الأخير على طائفة (الخاطبات) وأن الحظ سيخرج بتانا عن الزواج الذي يجب أن نصونه عن التلاعب الحاصل الآن . وأن التزاوج سيتم بين القرناء ولا يغيب أحد في نصيبه فتقل الشكوى ، وينتج نسل منتظم يعتمد على وراثة صحيحة .